استحق عليهم الأوليان ان الاولين صفة للاخران لوصفه بقومان والمعنى
ان تقدير هما حالا عن المعرفة وهو الضمير في مبارك الا أنه قد يضعف من
حيث المعنى وجها الحال أما الأول فلان اسم الاشارة اذا لم تقع في حالة الانزال
كما وقعت الاشارة الى البعلى في حالة الشيخوخة في وهذا بعلي شيخا وأما الثاني
فلا قتضائه تقييد البركة في حالة الأنزال وتقوله ما فيها أحد يقرأ فيجوز
الوجهان أيضا لزوال الأبهام عن النكرة بعمومها ومثال النوع الرابع وهو
المحتمل لهما بعد المعرفة كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي يقرب
في المعنى من النكرة فيصح تقدير مجيء حالا او وصفا ومنه وآية لهم الليل
نسلخ منه النهار وقوله ولقد أمر على اللئيم يسبني وقد اشتمل الضابط
المذكور على قيود أحدها كون الجملة خبرية واحترزت بذلك من نحو هذا
عبد يعتكه تريد بالجملة الأنشاء وهذا عبدي يعتكه كذلك فان الجملتين
مستأنفتان لأن الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا ويجوز ان يكونا خبرين
اخبرين لأ عند من منع تعدد الخبر مطلقا وهو اختيار ابن عصفور
وعند من منع تعدده مختلفا بأن أفراد الجملة وهو ابو علي وعند من منع
وقوع الأنشاء خبرا وهم طائفة من الكوفيين ومن الجمل ما يحتمل الا
نشائية والخبرية فيختلف الحكم اختلاف التقدير وله امثلة منها قوله تعالى
قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما ادخلوا عليهم الباب فاذا دخلتموه
معترضة والأخبار فتكون صفة ثانية وبضعف من حيث المعنى أن تكون
حالا ولا يضعف في الصناعة لوصفها بالظرف ومنها قوله تعالى وجاؤكم
حصرت صدورهم جملة خبرية ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الأخفش
هي حال من فاعل جاءوا على اضمار قد ويؤيده قراءة الحسن حصرة صدورهم

وقال

وقال آخرون هي صفة للاحتاج الى اضمار قد ثم اختلفوا فقيل الموصوف
منصوب محذوف اى قوما حصرت صدورهم وردوا أن اضمار الأسم اهون
من أضمار حرف المعنى وقيل مخفوض مذكور وهو قوم المتقدم ذكرهم فلا
اضمار البتة وما بينهما اعتراض ويؤيد انه قرئ بأسقاط أو وعلى ذلك
يكون جاؤكم صفة لقوم مذكور ويكون حصرت صدورهم صفة ثانية
وقيل بدل اشتمال من جاؤكم لأن المجيء مشتمل على الحصر وفيه بعد لأن
الحصر من صفة الجائين وقال ابو العباس المبرد الجملة انشائية معناها
الدعاء مثل غلت ايديهم فهي مشافهة ورد بأن الدعاء عليهم بضيق
قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه ومن ذلك قوله تعالى واتقوا فتنة
لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فانه يجوز تقدير لا نا هيه ونافية
وعلى الأول فهي معمولة لمقول محذوف هو الصفة اى فتنة مقول
فيها ذلك ويرجحه أن توكيد الفعل بالنون بعد لا النافية قياس نحو لا
تحسبن الله غافلا وعلى الثاني فهي صفة لفتنة ويرجحه سلامته
من تقدير القيد الثاني صالحيتها للاستغناء عنها ويخرج بذلك جملة
الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فانها لا يستغنى عنها بمعنى
ان مفعولية القول متوقفة عليها واشباه ذلك أالقيد الثالث وجود
المقتضي واحترزت بذلك عن نحو فعلوه من قوله تعالى وكل شيء فعلوه
في الزبر فانه صفة لكل أو لشيء ولا يصح أن يكون حالا من كل مع جواز
الوجهين في نحو أكرم كل رجل جاء ان لعدم ما يعمل في الحال ولا يكون خبرا
لانهم لم يفعلوا كل شيء ونظير قوله تعالى ولا كتاب منير هو الله سبق تعين
كون سبق صفة ثانية لاحتمال الكتاب لان الابتداء لا يعمل في الحال